المؤسسات المعنية بإدارة أزمة سد النهضة والحلول المصرية للأزمة

الباحث / أحمد عبد الرحمن مرسي

قسم العلوم السياسية ـ كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

أ.د / إسماعيل صبري مقلد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والعميد الأسبق لكلية التجارة ـ جامعة أسيوط

أ.د / علاء عبد الحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

المقدمـــة :

إن الغرض من هذا البحث هو تناول ودراسة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التى لها دور في إدارة أزمة سد النهضة والحلول المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبى من خلال أربعة محاور ، المحور الأول هو المؤسسات الرسمية والتى تشمل مؤسسة الرئاسة ودور رئيس الجمهورية في إدارة الأزمة والمساهمة في حلها ومؤسسة رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الرى والموارد المائية ثم المحور الثانى فيتناول المؤسسات غير الرسمية التى تساهم في إدارة وحل أزمة سد النهضة والتى تشمل مؤسسات المجتمع المدنى الدبلوماسية الشعبية والأزهر الشريف والكنيسة المصرية ومراكز الفكر والبحوث والأحزاب السياسية ، أما بالنسبة للمحور الثالث فيتناول الحل السياسى التفاوضى وسعى مصر من خلاله الوصول إلى حل لأزمة سد النهضة ، والمحور الرابع فيتناول الحل القانونى ولجوء مصر إلى التحكيم الدولى للحصول على حقوقها في مياه النيل .

أهداف البحث :

١- معرفة دور المؤسسات الرسمية في إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبى .
٢- معرفة دور المؤسسات غير الرسمية في إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبى .
٣- توضيح الحل السياسى التفاوضى وسعى مصر من خلاله الوصول إلى حل لأزمة سد النهضة ، والموقف المصرى من سد النهضة الأثيوبي ، والتحديات التى تواجه المفاوض المصرى والخيارات التى يمتلكها أثناء مفاوضات أزمة سد النهضة مع الجانب الإثيوبى .
٤- توضيح الحل القانونى ولجوء مصر إلى التحكيم الدولى للحصول على حقوقها في مياه النيل .

أهمية البحث :

يمكن الحديث عن أهمية هذا البحث على محورى الأهمية العلمية والأهمية العملية ، وذلك على النحو التالي :

الأهمية العلمية : ترجع الأهمية العلمية لتلك الدراسة إلى كونها تحاول أن تتعرض إلى تحديد المعوقات والتحديات الداخلية التى تعوق الحل السياسى التفاوضى ومدى التضارب وعدم التنسيق بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المصرية المسؤولة عن إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبى .

الأهمية العملية : ترجع الأهمية العملية لهذا البحث إلى كونها تحاول أن تتعرض إلى تحديد الأسباب الحقيقية والعقبات الرئيسية التى تعوق الحل السياسى التفاوضى وسعى مصر من خلاله

الوصول إلى حل لأزمة سد النهضة ، ومدى تعنت الجانب الإثيوبى في حل الأزمة عن طريق المفاوضات ، والدور السودانى في الأزمة ، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم المفاوضات بين الأطراف الثلاثة مصر وإثيوبيا والسودان .

مشكلة البحث :

إن إخفاق الدولة المصرية حتى الآن في عملية إدارة وحل وإحراز تقدم في ملف مفاوضات أزمة سد النهضة الإثيوبى من أجل الحفاظ على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل وفقاً لاتفاقيتى عامى ١٩٢٩و١٩٥٩، يشير إلى ضعف الأدوات التى يمتلكها المفاوض المصرى في إدارة الأزمة وعليه فسوف تحاول تلك الدراسة أن تتعرض لإشكالية "مدى الارتباط بين ضعف الخيارات والبدائل التى يمتلكها المفاوض المصرى (الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والقانونية أو التلويح باستخدام الأدوات العسكرية) وبين استمرار إثيوبيا في تشييد سد النهضة وعدم تقديم الحكومة الإثيوبية أية تنازلات من أجل حل هذه الأزمة وعدم الإضرار بأمن مصر القومى والمائى وفشل المفاوضات بين مصر وإثيوبيا ".

تساؤلات البحث :

تثير الدراسة العديد من التساؤلات منها سؤال رئيسى وهو: ما مدى الارتباط بين حرص الدولة المصرية بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية على الاستمرار في المسار التفاوضى أو مفاوضات سد النهضة الأثيوبي رغم تعثر هذه المفاوضات أو فشلها حتى الآن ، وبين المكاسب التى سوف تحصل عليها مصر نتيجة نجاح هذه المفاوضات أو الخسائر التى سوف تتعرض لها مصر في حالة فشل هذه المفاوضات واستمرار أزمة سد النهضة الإثيوبى ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسى تساؤلات فرعية أهمها :

١- ما هو دور المؤسسات الرسمية المصرية في إدارة وحل أزمة سد النهضة الإثيوبى ؟

٢- ما هو دور المؤسسات غير الرسمية المصرية في إدارة وحل أزمة سد النهضة الإثيوبى ؟

٣- ما هى الآثار الإيجابية على مصر وإثيوبيا المترتبة على نجاح أو فشل مفاوضات سد النهضة الإثيوبى ؟

٤- ما هى الآثار السلبية على مصر وإثيوبيا المترتبة على نجاح أو فشل مفاوضات سد النهضة الإثيوبى ؟

فرضية البحث :

تحاول الدراسة أن تختبر مدى صحة الفرضية التالي نصها " هناك علاقة طردية بين عدم تجاوب الجانب الإثيوبى في مفاوضات سد النهضة وعدم تقديمه أى تنازلات من ناحية وعدم إحراز أى تقدم ملموس في حل أزمة سد النهضة الإثيوبى من ناحية أخرى".

المصطلحات الأساسية للبحث :

١) الأمن المائى :

يرتبط مفهوم الأمن المائى بمفهوم "الميزان المائى" ويعتمد عليه ، حيث إن الأمن المائى يُعد حالة مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان بوجودها ، ويكفي عرض المياه الطلب عليها . وينخفض مستوى الأمن المائى حينما لا يكفي العرض الطلب على المياه ، وهو ما يمكن تسميته "بحالة العجز المائى"، والعكس صحيح ، حيث يرتفع مستوى الأمن المائى حينما يكون المتاح من الموارد المائية أكثر من الطلب على المياه وهو ما يمكن تسميته "بحالة الفائض المائى" .

(محمود ، العلاقات المصرية – الإثيوبية قضايا التعاون والصراع في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥، ٢٠١١ : ٢٢).

٢) الأزمة :

تعرف الأزمة بأنها محطة تحول حاسم غالباً ما تتسم بالفجائية في نسق داخلى أو دولى ، تهدد المصالح الداخلية والخارجية للدولة ومصالح دولية معينة ، وتثير نوعاً من الذهول والحرج لدى صانعى القرار والقوى الدولية المعنية بها ، وتتسم بالتعقيد والتشابك بين عناصرها وأسبابها ، وتستقطب اهتماما كبيراً ، وتثير نوعاً من الخوف ، كما تتطلب جهداً أكبر لمواجهتها وحلها .

(البحيرى ،"الإدارة المصرية لأزمة مياه النيل .. رؤية تقييمية "،٢٠١٠ :٩٨) .

٣) إدارة الأزمة :

فن تحاول الأطراف من خلاله تجاوز ما يترتب على الأزمة من مشاكل أو مواجهات حادة قد تصل إلى حد الحرب الشاملة ، وتأتى مجموعة من الأدوات التى تستخدمها الدولة يمكن من خلالها إدارة الأزمة على نحو يقلل أو يحد من المشاكل المترتبة عليها ، ومنها الأداة الاقتصادية ، والدبلوماسية ، والعسكرية ، والإعلامية .

(المرجع السابق :٩٨) .

مناهج البحث :

تستعين الدراسة بمنهجين تحاول من خلال كل منهما أن تكشف عن جوانب عملية صنع القرارات والسياسات المصرية الخاصة بإدارة أزمة سد النهضة الإثيوبى ومسارات تعامل الدولة المصرية معها من خلال المفاوضات .

المنهج التاريخى : يفيد المنهج التاريخى في كونه يقوم بدراسة وإلقاء الضوء على مسيرة وتاريخ دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن إدارة وحل أزمة سد النهضة الإثيوبى ودورها في المفاوضات الخاصة بالأزمة بين مصر وإثيوبيا .

منهج تحليل النظم : إن تعثر مفاوضات سد النهضة الإثيوبى باعتبارها مخرجات النظام السياسى المصرى ما هى إلا نتيجة للسياسات والقرارات الخاطئة التى اتخذتها الحكومات المصرية المتعاقبة السابقة باعتبارها مدخلات النظام السياسى المصرى والتى أدت إلى الوضع الراهن المتمثل في تعثر مفاوضات سد النهضة الإثيوبى .

الدراسات السابقة :

هناك مجموعة من الدراسات التى تناولت بالعرض والتحليل الحلول والأدوات التى تمتلكها الدولة المصرية لإدارة أزمة سد النهضة الإثيوبى وحلها والتقليل من تأثيراتها السلبية وذلك على النحو التالى :

أولاً : دراسة عن الأبعاد الدولية والإقليمية في أزمة سد النهضة الإثيوبى :

١- دراسة د. محمد سالمان طايع : الصراع الدولى على المياه بيئة حوض النيل :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الصراع الدولى على المياه في منطقة حوض النيل.

وتنقسم الدراسة إلى مقدمة ثم أربعة أبواب ثم خاتمة .

المقدمة تتناول تعريف بموضوع الدراسة .

ثم تتناول الدراسة أربعة أبواب وهى محددات الصراع المائى الدولى في حوض النيل ومجالات الصراع المائى الدولى في حوض النيل ودور القوى الخارجية في الصراع المائى الدولى في حوض النيل وآليات حل الصراع المائى الدولى في حوض النيل .

الخـاتـمة :

تتضمن أهم النتائج التى تسعى القوى الدولية إلى تحقيقها من خلال استغلالها لأزمة مياه حوض النيل لخدمة مصالحها في منطقة الشرق الأوسط . (طايع ، الصراع الدولى على المياه بيئة حوض النيل ،٢٠٠٧ : ١) .

ثانياً : دراسات عن حلول أزمة سد النهضة الإثيوبى:

٢- دراسة د. عمرو أبو الفضل : حزمة شاملة : خيارات مصر أمام أزمة سد النهضة الإثيوبى :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد و إلقاء الضوء على الخيارات أمام الجانب المصرى لإدارة ملف أزمة سد النهضة الإثيوبى . وتنقسم الدراسة إلى مقدمة وتحليل للأدوات التى تملكها الدولة المصرية لحل وإدارة ملف أزمة سد النهضة ثم الخاتمة .

المقدمة تتضمن الأهمية التى تمثلها أزمة سد النهضة الإثيوبى في ظل الأوساط السياسية والشعبية المصرية نظراً لآثارها السلبية وما تمثله من خطورة على حقوق مصر المائية .

ثم تتناول الدراسة الأدوات التى تملكها الدولة المصرية لحل وإدارة ملف أزمة سد النهضة الإثيوبى المتمثلة في الآتى :

الخيار القانونى بمعنى الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل وحل الأزمة بالطرق القانونية مثل التحكيم الدولى.

الخيار التعاونى المتمثل في العلاقات التجارية والاقتصادية والدبلوماسية بين دول حوض النيل .

الخيار التفاوضى المتمثل في الدخول في المفاوضات التى تؤدى إلى حل يرضى جميع أطراف الأزمة .

الخيار العسكرى .

ثم إجراءات عملية متمثلة في تشكيل لجنة عليا لإدارة ملف النيل وإنشاء مجلس أعلى للسياسات المائية ، ودور الإعلام في معالجة قضايا المياه .

ثم الخاتمة : تتضمن التكامل والتعاون بين جميع هذه الأدوات من أجل إدارة سليمة لأزمة سد النهضة الإثيوبى .

(أبو الفضل ،"حزمة شاملة: خيارات مصر أمام أزمة سد النهضة الإثيوبى"،٢٠١٣ : ١١٢) .

٣- دراسة داليا عبدالهادى : النيل وسد النهضة الإثيوبى الكبير هل هناك نقاط اتفاق بين القومية والتعاون المائى ؟ :

تتناول هذه الدراسة أهمية المياه لمصر وإثيوبيا ودول حوض النيل سواء من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وللسكان ، وما يمثله سد النهضة الإثيوبى، من حيث إنه قد يكون أداة للصراع بين دول حوض النيل ودور الأداة الدبلوماسية أو المفاوضات في إدارة وحل

هذا الصراع المائى بين دول حوض النيل .

Dalia Abd El-hady (and others), The Nile and the Grand Ethiopian Renaissance Dam : Is There a Meeting Point between Nationalism and Hydro solidarity?(Lund , Sweden , Lund University, Centre for Middle Eastern Studies , 2015) .

٤- دراسة بيتر روجريس و بيتر ليدون : المياه في الوطن العربى : التوقعات والنتائج
تتناول هذه الدراسة مشكلات المياه في العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط ، والصراع الدولى على المياه ، وتطوير وتنمية مصادر المياه ، والتعاون الدولى من أجل حل مشكلات المياه في منطقة الشرق الأوسط .

Peter Rogers and Peter Lydon, Water in the Arab World Perspectives)and Prognoses (Cairo ,The American University in Cairo Press, 1996) .

تقسيم الدراسة :

سوف يتم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة محاور وتتبعها نتائج الدراسة وتوصياتها وذلك على النحو التالى :

مقدمة البحث :

المحور الأول : دور المؤسسات الرسمية في إدارة أزمة سد النهضة .
المحور الثانى : دور المؤسسات غير الرسمية في إدارة أزمة سد النهضة .
المحور الثالث : الحل السياسى التفاوضى لأزمة سد النهضة الإثيوبى .
المحور الرابع : الحل القانونى لأزمة سد النهضة الإثيوبى .
ملخص البحث :
نتائج البحث :
مراجع البحث :

المحور الأول : دور المؤسسات الرسمية في إدارة أزمة سد النهضة

مقدمة :

سوف نناقش في هذا المحور دور المؤسسات الرسمية في إدارة أزمة سد النهضة ، حيث تشمل المؤسسات الرسمية مؤسسة الرئاسة ودور رئيس الجمهورية في إدارة الأزمة والمساهمة في حلها ومؤسسة رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الرى والموارد المائية .

دور الرئيس عبد الفتاح السيسى في إدارة وحل أزمة سد النهضة الإثيوبى :

نجحت السياسة المصرية الجديدة التى وضع أسسها الرئيس السيسى في تحويل العلاقات المصرية الإثيوبية إلى علاقات تعاون وانتفاع بعد أن تجمدت لسنوات في إطار الصراع والتشاحن وذلك على خلفية بناء سد النهضة .

سعى السيسى في هذا الإطار لوضع أسس جديدة للتوجهات المصرية في إفريقيا على أساس استعادة مصر لريادتها الإفريقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والعسكرية

إعلان مالابو :

عقب لقاء مطول بين الرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى ورئيس الوزراء الإثيوبى ، هايلى ماريام ديسالين ، صدر هذا الإعلان في ٢٨ يونيو ٢٠١٤ على هيئة بيان مشترك ، وينص على أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر لتناول كل جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والأمنية .كما أكد الطرفان محورية نهر النيل كمورد أساسى لحياة الشعب المصرى ووجوده ، وكذلك إدراكهما لاحتياجات الشعب الإثيوبى التنموية . وفيما يتعلق باستخداماتهما المائية ، فقد تم النص على عدد من المبادئ :

١- احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة ، وتجنب الإضرار ببعضهم البعض .

٢- أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الطلب المتزايد على المياه ، ومواجهة نقص المياه .

٣- احترام مبادئ القانون الدولى .

٤- الاستئناف الفورى لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية ، واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع السد.

٥- التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أى ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من المياه.

٦- التزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا ، والذى يأخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعبها في الحسبان.

٧- التزام الدولتين بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية ، وفي إطار التوافق .

تنبع الأهمية الرئيسية لهذا البيان المشترك من أنه أعاد الأزمة إلى حيز التفاوض ، والبحث عن التفاهمات المشتركة ، بعد أن كانت تنزلق إلى الصراع (١) .

اتفاق مبادئ إطارى بخصوص سد النهضة (٢٣ مارس ٢٠١٥) :

في ٢٣ مارس ٢٠١٥ تم التوقيع على "اتفاق المبادئ الاطارى" الذى وضعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاث من جانب رئيس مصر عبد الفتاح السيسى ، ورئيس السودان عمر البشير آنذاك ، ورئيس وزراء إثيوبيا هيلا مريام ديسالين بخصوص سد النهضة في العاصمة السودانية الخرطوم ، وقد اشتمل الاتفاق على عشرة مبادئ خلاصتها :

١- الالتزام بمبادئ القانون الدولى ، والتعاون على تفهم الاحتياجات المائية لدول حوض النيل .

٢- أن التنمية والتكامل الإقليمى من أهم أسس الاتفاق ، وأن سد النهضة هدفه توليد الكهرباء للمساهمة في تنمية إثيوبيا والترويج للتعاون بين بلدان حوض النيل .

٣- تجنب الدول الثلاث التسبب في ضرر ذى شأن خلال استخدامها لمياه النيل ، ولو حدث ذلك يتم تخفيف أو منع الضرر ، أو دفع التعويض المناسب (٢) .

٤- الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية المتاحة مع الأخذ في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية الخاصة بكل بلد من بلدان الحوض كالعوامل الجغرافية والمناخية والمائية والبيئية ، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعتمدون على الموارد المائية ، والاستخدامات الحالية والمحتملة لتلك الموارد ، ومدى مساهمة كل دولة في نظام حوض النيل

٥- تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية ، والاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوى لسد النهضة ، واستمرار التعاون والتنسيق حول تشغيل ذلك السد ، وعلاقة ذلك بخزانات دول المصب ، وأن تكون المدة التى تتم من خلالها عملية تقييم المؤشرات المائية والبيئية للسد خمسة عشر شهراً .

---

(١) هانىء رسلان ، "رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٩ ، يناير ٢٠١٥ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص١٣٤.

(٢) د. زكى البحيرى ، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة اتفاقيات المياه – التغلغل الصهيونى – استراتيجيات الحل (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦م) ، ص ٥٤٩-٥٥٠.

٦- العمل على بناء الثقة .

٧- تبادل المعلومات اللازمة لإجراءات الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين .

٨- استكمال إثيوبيا للتوصيات الخاصة بأمان السد .

٩- أن تتعاون الدول الثلاث على أساس الوحدة الإقليمية ، والمنفعة المشتركة وحسن النية .

١٠- التسوية السلمية للمنازعات ، وأنه إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق والوساطة ، أو إحالة الأمر لرؤساء الدول والحكومات .

وقد وجه البعض انتقادات حول عدم تضمين وثيقة إعلان أو اتفاق المبادئ لحصة مصر من مياه النيل المقررة بموجب الاتفاقيات السابقة ، وهى ٥٥,٥ مليار متر مكعب (١) .

دور مؤسسة رئاسة الوزراء في إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبى :

يمثل مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، والتى تتكون من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم . وتتمثل أهم اختصاصات المجلس طبقاً لأحكام الدستور ، فيما يلى :

١- الاشتراك مع رئيس الجهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية .

٢- توجيه وتنسق ومتابعة أعمال الوزرات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

٣- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

٤- إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

٥- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

٦- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

٧- عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور .

٨- متابعة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة (٢)

وفي تطور جديد لأزمة سد النهضة ودور رئيس الوزراء في المساهمة في حلها وإدارتها ألقى الدكتور مصطفي مدبولى ، رئيس مجلس الوزراء ، بياناً عاجلاً أمام الجلسة العامة بمجلس النواب يوم ٩ أكتوبر ٢٠١٩ ، بشأن آخر تطورات أزمة سد النهضة وما توصلت إليه الدبلوماسية المصرية مع دولتى إثيوبيا والسودان ، وما قامت به مصر من جهود لتفادى أى أزمات سواء

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٥٠-٥٥١.

(٢) د. هالة أحمد الرشيدى ، الحقوق المكتسبة في القانون الدولى دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٤) ، ص ٦٩٦.

سياسية مع هذه الدول أو أزمات تتعلق بأزمة نقص المياه ، وما قامت به الدولة المصرية وما ستقوم به من مشروعات للحفاظ على موارد المياه وتأمين حقوق مصر التاريخية من مياه النيل ، وما تقوم به مصر من رفع كفاءة كل موارد المياه وحسن استغلالها .

وأضاف رئيس الوزراء أن مصر وفقاً لاتفاق إعلان المبادئ الذى كان ينص على أنه في حالة عدم توافق الدول على الآليات الفنية للملء أن يكون هناك وسيط دولى يضع الأسس والمعايير لتحقيق مصلحة الدول الثلاثة ، إلا أن الجانب الإثيوبى عاد وطلب إعطاء وقت آخر للجان العلمية ، إلى أن مصر وجدت أنه من المناسب أن يكون هناك وقفة وتدخل بصورة عاجلة لدخول وسيط دولى ، خاصة بعد أن أعلن الجانب الإثيوبى عن بدء التشغيل التجريبى للسد في ٢٠٢٠ .

وتابع رئيس الحكومة ، إن مصر ليست ضد أى مشروعات تنموية تخدم أى دولة ، لكن بما لا يجور على حق مصر التاريخي في مياه حوض النيل ، حسب ما جاء في القانون الدولى (١) .

دور وزارة الخارجية في إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبي :

تواجه الدبلوماسية المصرية تحديات رئيسية خلال الفترات المقبلة ، وهى دعم العلاقات الثنائية بينها وبين دول حوض النيل في جميع المجالات ، وإقناع دول حوض النيل بالاهتمام بموضوع المياه ونهر النيل وإقامة المشاريع المشتركة التى تحقق الفائدة لجميع دول حوض النيل

مهام وزارة الخارجية تجاه أزمة سد النهضة الإثيوبي :

أ- تعمل وزارة الخارجية على تأمين مصادر مصر المائية محلياً وإقليمياً مع إثيوبيا ودول حوض النيل ودعم العلاقات السياسية معها لتأمين تدفق مياه النيل إليها ، ويطلق تقرير الخارجية المصرية على سياسة مصر المائية لدول حوض النيل تسمية "دبلوماسية المياه".

ب- تسعى وزارة الخارجية إلى الوصول إلى اتفاقية ثنائية بينها وبين أثيوبيا ودول حوض النيل تحقق مصالح الجميع (٢) .

ج- إن إثيوبيا تعانى من ضعف وتدهور البنية الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض مستوى المعيشة ومتوسط دخل أو نصيب الفرد ، وهذ يعنى أن إثيوبيا لم تصل إلى كفايتها القصوى من استغلال المياه مثلها مثل الدول الصناعية المتقدمة ، ولاشك أن إثيوبيا تسعى لتنفيذ خطط تنموية طموحة ، الأمر الذى يعنى أن يكون لوزارة الخارجية دور في دعم العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا ،

---

(١) محمد عبدالقادر , محمود جاويش ، "بيان مدبولى عن "سد النهضة" : إثيوبيا اتخذت خطوات تنفيذية بسبب "اضطرابات ٢٠١١"، القاهرة ، موقع جريدة المصرى اليوم ، ٩ أكتوبر ٢٠١٩ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩ ، على الرابط التالي :

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1433045

(٢) أشرف محمد عبد الحميد كشك ، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل (القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات المصرية الأفريقية ، ٢٠٠٦) ، ص ٣٩- ٤٢ .

وذلك من خلال قيام مصر بتمويل المشروعات الاقتصادية في إثيوبيا وذلك نتيجة لضعف الموارد الاقتصادية والتمويلية لإثيوبيا خاصة أن المشروعات الاقتصادية الكبرى تحتاج إلى تمويل مالي ضخم.

د- يمكن أن تلعب وزارة الخارجية من خلال سفارتها في أديس أبابا دوراً في الوصول إلى اتفاقيات ثنائية بين مصر وأثيوبيا في المجال التجارى والاقتصادى ، إلى جانب دعم وتحسين العلاقات السياسية والدبلوماسية بين مصر وإثيوبيا مما يساهم بشكل في حل أزمة سد النهضة الإثيوبى .

ه- تواجه الدبلوماسية المصرية تحديين رئيسيين تحول دون حل أزمة سد النهضة الإثيوبى ، وهما :

١- دعم العلاقات الثنائية مع إثيوبيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمائية والثقافية والبيئية .

٢- إقناع أثيوبيا بالتعاون من أجل إقامة مشاريع مشتركة أو سدود صغيرة على النيل الأزرق لتحقق الفائدة للبلدين ولا يكون لها آثار سلبية على مصر وحصتها المائية (١) .

دور وزارة الموارد المائية والرى في إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبي :

١- تتولى مؤسسة الرئاسة والحكومة تحديد وصياغة السياسة المائية للدولة ، ويشترك وزير الموارد المائية والرى في هذا التحديد وتلك الصياغة .

٢- يعتبر وزير الموارد المائية والرى المسئول الأول والرئيسى عن تنفيذ السياسة المائية لمصر تجاه دول حوض النيل ، وتحديد أسلوب استخدام وتنمية الموارد المائية .

٣- تعتبر جميع أجهزة الحكومة مسئولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة بما فيها السياسة المائية

وتلعب وزارة الموارد المائية والرى دوراً مهماً فيما يتعلق بقضية المياه وأزمة سد النهضة الإثيوبى ، وهو الدور التفاوضى والعمل على إيجاد حل لهذه الأزمة بالطرق السلمية والتفاوضية [٢] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٣- ٤٤ .

(١) د. هالة أحمد الرشيدى ، الحقوق المكتسبة في القانون الدولى دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه

كما تؤدى وزارة الموارد المائية والرى دوراً محورياً تجاه إدارة الموارد المائية سواء على المستوى الداخلى أو المستوى الخارجى . وانطلاقاً من كون أزمة سد النهضة هى أهم قضايا الأمن القومى لمصر ، فإن هناك تنسيقاً بين وزارة الموارد المائية والرى وعدد من الوزارات الأخرى .كما تعتبر وزارة الموارد المائية والرى من أهم الأجهزة التى يعتمد عليها الأمن المائى لمصر وتقوم بالوظائف التالية :

- تمثيل مصر في مباحثات سد النهضة مع إثيوبيا ودراسة المساعدات الفنية والمادية التى تطلبها إثيوبيا ، فضلاً عن دراسة سد النهضة الذى يتم إنشاؤه على النيل الأزرق ، للتعرف على مدى تأثيراته السلبية على موارد مصر المائية .
- العمل على الحفاظ على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل والدفاع عنها في المؤتمرات والمحافل الدولية .
- تحديد المشروعات التى تحقق زيادة إيراد النيل ووضعها في الصورة النهائية ، تمهيداً لرفعها للحكومة (١) .

النيل (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٤) ، ص ٧٠١.

(٢) أشرف محمد عبد الحميد كشك ، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينيات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٥م ، ص ٣٤- ٣٦ -٣٨.

المحور الثاني : دور المؤسسات غير الرسمية في حل أزمة سد النهضة الإثيوبي

مقدمة :

سوف نناقش في هذا المحور دور المؤسسات غير الرسمية في إدارة أزمة سد النهضة ، حيث تشمل المؤسسات غير الرسمية التى تساهم في إدارة وحل أزمة سد النهضة فتشمل مؤسسات المجتمع المدنى الدبلوماسية الشعبية والأزهر الشريف والكنيسة المصرية ومراكز الفكر والبحوث والأحزاب السياسية .

دور المجتمع المدنى في حل أزمة سد النهضة الإثيوبى :

فرض جمود المسار التفاوضى ، واستمرار التعاون المائى عند حده الأدنى ، وتزايد تعقيدات البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بملف المياه والتنمية في حوض النيل ، أهمية الاستناد إلى جملة من المبادرات والأدوات المجتمعية والشعبية المصرية الداعمة لعملية تعزيز الثقة على المستويين الرسمى والشعبى .

لذا ، يبدو من الضرورى التساؤل عن حدود الفاعلية والتأثير المرتبط بالسياسة المصرية تجاه دول حوض النيل ، وقدرة هذه السياسة على إعادة تأسيس الكثير من الجوانب في العلاقات مع دول الحوض ، لا سيما ما يرتبط منها بالجانب غير الرسمى .كما يبدو ضرورياً أيضا التساؤل عن حدود قدرة المجتمع المدنى المصرى ، بمنظماته المتعددة ، على المشاركة التنموية ، وتفعيل أدوات الدبلوماسية الشعبية ، وذلك من أجل كسر الحواجز النفسية ، والحساسيات القائمة ، والإدراك السلبى لبعض المواقف المصرية من قضية مياه النيل ، وكذلك التساؤل عن حدود التعامل مع المجتمع المدنى كإطار لتفعيل العديد من مكونات القوة الناعمة لمصر (كالمنظمات الأهلية ، والأزهر ، والكنيسة ، والجامعات ، والمثقفين ، والإعلاميين) (١) .

وبالتالى لابد من توظيف دور المجتمع المدنى المصرى لتعظيم إمكانيات وقدرات السياسة المصرية الخارجية تجاه قضايا الدبلوماسية والتنمية في إفريقيا بشكل عام ، وتجاه دول حوض النيل بشكل خاص (٢) .

---

(١) د. أيمن السيد عبد الوهاب ، "القوة الناعمة : دور المجتمع المدنى المصرى تجاه حوض النيل" ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٨٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٤- ٨٥ .

أولاً : الدبلوماسية الشعبية ودورها في حل أزمة سد النهضة الإثيوبي

جاءت مبادرة التحرك الشعبى تجاه دول حوض النيل (إثيوبيا ، السودان ، جنوب السودان ، أوغندا) خلال شهر أبريل ٢٠١١ ، مستندة إلى رؤية ، مفادها مواجهة تداعيات اتفاق عنتيبى (مايو ٢٠١٠) من ناحية ، وكمسعى شعبى لمواجهة تأثيرات عدم نجاح المفاوضات وتنامى الحساسيات ، والإدراك السلبى لدى قطاعات كبيرة من الرسميين وغير الرسميين في دول الحوض للتعامل مع مصر بشأن ملف المياه من ناحية أخرى ، فضلاً عن تحقيق مصلحة وطنية من منطلق تكاملى مع المؤسسات الرسمية التى كانت تمر بمرحلة انتقالية ناتجة عن ثور ٢٥ يناير (١) .

وقد أسهم تنوع الوفد الشعبى (٥٦ شخصية) ما بين رؤساء أحزاب ، وشخصيات عامة ، وسياسيين ، ومرشحى انتخابات الرئاسة ، في إضافة قدر كبير من الثقل السياسى والشعبى لهذا الوفد بالقدر الذى أسهم في الخروج بعدد من النتائج الأساسية ، مثل إعلان كل من إثيوبيا وأوغندا عن تأجيل التصديق على اتفاق عنتيبى حتى انتهاء المرحلة الانتقالية التى تمر بها مصر (انتخابات برلمانية ورئاسية) ، والمطالبة بتطوير العلاقات في إطار من الشراكة والصداقة ، وأن يتسع التعاون ، بحيث لا يقتصر على قضية المياه ،كما تم الاتفاق على بعض المشروعات والأنشطة . وبشكل عام ، أسهم هذا التحرك الشعبى في تغليب الخطاب التعاونى ، وقيام رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل ميليس زيناوى بزيارة مصر ، رداً لزيارة الوفد الشعبى (٢) .

وبالتالى حدث تقارب نسبى بين مصر وإثيوبيا وعدد من دول حوض النيل من خلال الزيارات الدبلوماسية الشعبية المصرية لكل من : أوغندا وإثيوبيا والسودان (خلال شهرى أبريل ومايو ٢٠١١) ، وكذلك الزيارات الرسمية التى قام بها د. عصام شرف رئيس الوزراء السابق لنفس المجموعة من الدول (شهرى مارس ومايو من نفس العام) . وظهر ثمار تلك الزيارات في ٣ مايو ٢٠١١ حيث أعلن رئيس الوزراء الإثيوبى الراحل ميليس زيناوى عن تأجيل عرض الاتفاقية الإطارية الخاصة بالتعاون بين دول حوض النيل على برلمان بلاده ، لحين انتخاب رئيس جديد لمصر وتشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على اتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن . وقال زيناوى إنه وافق على تشكيل لجنة خبراء مصرية - إثيوبية للتأكد من أن سد الألفية العظيم لا يؤثر على حصة مصر في مياه النيل ، وإذا ثبت ضرره سنقوم بتغيير التصميم [٣]

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٥- ٨٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦ .
(٣) نورهان أشرف ، "العلاقات المصرية الإثيوبية بدأت بشراكة في عهد عبد الناصر.. وتوترت بعدما هدد السادات باستخدام القوة المسلحة للحفاظ على حقوق مصر المائية .. ومبارك أهملها بعد محاولة اغتياله .. ومرسى يبحث عن المصالح المشتركة" ، القاهرة ، جريدة اليوم السابع اليومي ، ٢٨ مايو ٢٠١٣ ، تاريخ الدخول للموقع ١٢ مارس ٢٠١٩ ، على الرابط التالي :
https://www.youm7.com/story/2013/5/28

ثانياً : دور المؤسسات الدينية في حل أزمة سد النهضة الإثيوبي :

دور الأزهر الشريف في حل أزمة سد النهضة الإثيوبى :

إن تعظيم دور الأزهر بالتالى يخدم الأهداف والمصالح المتعددة لمصر في إثيوبيا وخاصة تجاه أزمة سد النهضة ، إذ لا توجد مؤسسة تتمتع بنفس مكانة الأزهر في كافة أنحاء القارة الأفريقية [١] .

وتجدر الإشارة إلى أن لمصر علاقات قوية مع معظم الدول الإفريقية وعلى رأسها إثيوبيا ، وكان أهم ما يميزها الدور الذى لعبه الأزهر الشريف وعلماؤه وجامعته في استقدام وتعليم الطلاب الأفرقة والإثيوبيين ، من خلال فتح باب البعثات للطلاب لتعلم العلوم الشرعية والمتفقه في الدين ، إضافة إلى المساعدات التقنية التى كانت تقدمها مصر للدول الإفريقية وإثيوبيا (٢) .

وللأزهر مشاركات فعالة في تعلم اللغة العربية في إثيوبيا وللغة العربية حضور كبير في إثيوبيا ، ففي إثيوبيا لم يكن للغة العربية حضور في المناهج التعليمية الحكومية حتى صدور دستور ١٩٩٤ الذى على أساسه كانت السياسة التعليمية للبلاد .

كما أن هناك معاهد أزهرية إسلامية ، وأهلية يشرف عليها الأزهر والجمعيات الخيرية الإسلامية ، وتزويدها بالكتب والأدوات المدرسية والمناهج التعليمية الأزهرية والمدرسين المشرفين عليها .

ويتضح مما سبق أن الأزهر يلعب دوراً تنويريا وثقافياً واجتماعياً مؤثراً في علاقة مصر بإثيوبيا ، وأن طبيعة هذا الدور تتغير بين القوة والضعف تبعا لقوة الأزهر وتراجعه ، وبالتالى فإن الأزهر الشريف قادر على لعب دور هام في حل أزمة سد النهضة لما له من مكانة وتأثير في المجتمع والشعب والدولة الإثيوبية (٣) .

دور الكنيسة الأرثوذوكسية في حل أزمة سد النهضة الإثيوبى:

هناك ارتباط روحى وثيق بين الكنيسة القبطية المصرية والأرثوذكسية الإثيوبية ، فحتى منتصف القرن الماضى كانت الكنيسة القبطية تقوم بتعيين الأسقف الإثيوبى (٤) .

---

(٣) هند ضياء الدين السيد محمود ، العلاقات المصرية – الإثيوبية قضايا التعاون والصراع في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٥م ، ص ١٤.

(٤) د. ولاء على البحيرى ، "الإدارة المصرية لأزمة مياه النيل .. رؤية تقييمية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨١ ، يوليو ٢٠١٠ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص ٩٩.

(١) هند ضياء الدين السيد محمود ، مرجع سابق ، ص ١٥.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥.

وبالتالى تلعب الكنيسة القبطية المصرية دوراً محورياً لدعم الدور المصرى في أثيوبيا ودعم العلاقات المصرية - الأثيوبية ، حيث تتخذ مركزاً للانتشار في الدول المحيطة بها ،كما أن زيارة البابا شنودة عام ٢٠٠٨ إلى الكنيسة والدولة الإثيوبية أكبر الأثر لدعم العلاقات المصرية – الإثيوبية ،كما أنها ذات تأثير كبير في دعم أنشطة الكنيسة الإثيوبية ، وبالتالى فإن الكنيسة القبطية المصرية قادرة على لعب دور محوري في إدارة المفاوضات وحل أزمة سد النهضة الإثيوبية لما لها من مكانة وتأثير في المجتمع والكنيسة والدولة الإثيوبية (١) .

كما قام البابا تواضروس بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بزيارة أديس أبابا في ٥ يونيو ٢٠١٣ وانه حمل مبادرة لإيجاد حلول للخلافات حول سد النهضة . وقد أجرى البابا تواضروس لقاءات مع المسؤولين الإثيوبيين ورجال الكنيسة الإثيوبية ليؤكد لهم أن مصر ليست ضد تحقيق التنمية في إثيوبيا وإنما هي تسعى لدعم هذه التنمية ولكن شريطة ألا تؤثر على حصص المياه المخصصة لمصر. وذكر أن هناك مشروعات مشتركة بين الكنيستين المصرية والإثيوبية لإقامة مدارس ومستشفيات وغيرها من المشروعات الخدمية في إثيوبيا لدعم العلاقات والتعاون بين البلدين (٢) .

كما قام البابا تواضروس الثانى في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٥ ، على رأس وفد كنسى بزيارة لإثيوبيا لحضور عيد الصليب ، أحد أهم أعياد الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية . وأكد البابا تواضروس الثانى أن الكنيسة الإثيوبية تربطها علاقات وثيقة بنظيرتها المصرية إذ يقول الإثيوبيون : "مار مرقس أبونا والإسكندرية أمنا"، وقال البابا تواضروس : "الأنبا متياس بابا الكنيسة الإثيوبية يلعب دورًا لمساعدة مصر في ملف مياه النيل (٣) .

---

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٤) جريدة الوطن الكويتية ، "البابا تواضروس يتوسط لحل مشكلة سد النهضة الإثيوبى" ، ٣٠ مايو ٢٠١٣ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٤ يناير ٢٠١٩ ، على الرابط التالي :

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=279016&yearquarter=20132

(٥) أسماء نصار ، "هل تلعب القوى الناعمة دوراً في حل أزمة سد النهضة ؟ .. البابا تواضروس يزور إثيوبيا ويؤكد : الاحترام يسود العلاقات والحوار وسيلة حل الخلافات .. نصر علام يشيد بالربط الكنسى .. ومصادر : الزيارة جزء من تحسين المناخ" ، القاهرة ، موقع جريدة اليوم السابع ، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٥ ، تاريخ الدخول للموقع ٢ سبتمبر ٢٠١٩ ، على الرابط .

ثالثاً : دور مراكز البحوث والمفكرين في حل أزمة سد النهضة الإثيوبى:

هناك ضرورة لقيام مراكز البحوث ومراكز التفكير ، والمعاهد العلمية المتخصصة بدراسة هذه القضية ، وطرح الحقائق كاملة أمام صانع القرار والرأى العام. واتساقاً مع هذا الدور ، فقد نشرت مجلة "السياسة الدولية" في عدد يناير ٢٠١٣ ملفا بعنوان : "النهر المتأزم .. خيارات مصرية تجاه التحولات الاستراتيجية في حوض النيل"، كما عقدت مائدة مستديرة بعنوان "مصر وقضية مياه النيل .. ما العمل ؟" ، وتواصل المجلة إيلاء هذه القضية اهتمامها بنشر دراسة هذا العدد بعنوان :"سد النهضة نموذجاً : التحكيم في منازعات الأنهار"، وتقريرين عن موقف الداخل الإثيوبى تجاه سد النهضة ، وخيارات مصر أمام سد النهضة الإثيوبى .

وأخيراً ، فإن التوفق والتوحد الوطنى المصرى حول القضايا المصيرية من شأنه التصدى لكل التحديات التى تواجه مصر، وتحقيق نتائج إيجابية في التعامل معها ، فمصلحة الوطن لا تخضع لأى مزايدة ، والمصلحة الوطنية لمصر فوق الجميع (١) .

وبالتالى تلعب مؤسسات البحث والفكر في مصر دوراً مهماً في التوعية بأهمية وخطورة أزمة سد النهضة ، وتساعد هذه المؤسسات في تقديم الدراسات والرؤى حول أهمية الاستراتيجيات والأدوات اللازمة للتعامل مع الأزمة ، باعتبار أن هذه المؤسسات تسهم في تقديم النصح والمشورة لصانعى القرار (٢) .

رابعاً : دور الأحزاب السياسية والنقابات في حل أزمة سد النهضة الإثيوبي:

كشفت عدة أحزاب سياسية عن رؤيتها المقترحة للتعامل مع أزمة سد النهضة . وتبلورت مقترحات الأحزاب المشاركة في مجموعة من الخطوات ، حيث انصبت أغلب هذه الرؤى حول حل الأزمة بشكل دبلوماسى بالدرجة الأولى وضرورة بناء السياسة الخارجية المصرية وفق رؤية استراتيجية لدور مصر الإفريقى . ودعمت الأحزاب في مقترحاتها تشكيل وفود شعبية وبعثات لدولة إثيوبيا ، واقترحت الأحزاب أن يكون الخيار العسكرى هو آخر الحلول ولكنه ليس مستبعداً .

ومن جانبه طالب عضو المكتب السياسي لحزب التجمع حسين عبد الرازق ، أن تتخذ العلاقات مع دول حوض النيل كحزمة مترابطة تربط بين موضوع المياه والتنمية والتبادل التجارى والعلاقات الدبلوماسية والسياسية ، ودعا عبد الرازق إلى ضرورة التزام مصر بمبدأ الحق في

---

(١) أبو بكر الدسوقى ،"سد النهضة وحتمية العودة لإفريقيا"، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص٦ .

(٢) د. ولاء على البحيرى ، "الإدارة المصرية لأزمة مياه النيل .. رؤية تقييمية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨١ ، يوليو٢٠١٠ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص ١٠١.

التنمية والذى يترتب عليه حق كل دولة في إقامة المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن مع الالتزام بعدم الإضرار بحقوق ومصالح دول الجوار في الموارد الاقتصادية . وأشار عضو المكتب السياسي لحزب التجمع ، إلى أن دول حوض النيل في حالة شراكة مستمرة يمثلها "النيل" فضلاً عن الجوار الجغرافي والتاريخى ، ولذلك يتبنى التجمع مبدأ "المشاركة" والذي يتخذ صوراً متعددة أساسها اعتماد سياسات الحوار والتشاور ، مع الأخذ في الحسبان أن مشروع سد النهضة هو موضوع جماهيرى لدى الشعب الأثيوبى الشقيق ، فضلاً عن حاجة إثيوبيا الاقتصادية والاجتماعية لمصادر الكهرباء التى سيولدها السد .

وأكد أمين العمل الجماهيرى بحزب الجبهة الديمقراطية مجدي حمدان ، أن الحزب أعد دراسة مستفيضة لأزمة السد منذ عام ٢٠١١ وأوصى خلالها بتشكيل لجنة وطنية تأخذ بمقترحات الأحزاب وتفعيلها وأن يتم تعويض إثيوبيا بمشروعات تنموية كثيفة وزيادة البعثات التعليمية والدبلوماسية (١) .

وفي إطار اتفاقية التعاون النقابى بين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والاتحاد العام لنقابات عمال إثيوبيا ، عقد النائب جبالي المراغى رئيس الاتحاد العام ورئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب جلسة مباحثات مع كساهون فولو رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال إثيوبيا الذى زار القاهرة يوم ١٤ يناير ٢٠٢٠ . وأشار المراغى في المباحثات إلى عمق العلاقات التاريخية التى تجمع بين عمال وشعب مصر وإثيوبيا والتى تنطوى تحت سماحة الإسلام والدين المسيحى اللذين يسير على نهجهما شعبا البلدين منذ الفتوحات الإسلامية عندما استقبل ملك الحبشة أول هجرة لنشر الدعوة الإسلامية .وأكد المراغى أهمية تعميق التعاون العمالي بين البلدين وأن الجامعة العمالية مفتوحة أمام أبناء عمال إثيوبيا .

وقال المراغى : أن الشعبين تجمعهما عادات وتقاليد دينية سمحاء ويشربون من نهر واحد هو هبة من الله منذ خلق الله الأرض ومن عليها وأن الشعب الإثيوبى لا يقبل أن يتعرض أكثر من مائة مليون مصرى للعطش . ومن جانبه أكد كساهون فولو رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال إثيوبيا أن العلاقات بين الشعبين قوية قدم التاريخ ولن تتأثر أبداً لكونهما أصحاب مصير واحد تجمعهما شربة ماء واحدة ونحن كشعبين نحترم مصالح بعضنا البعض ولن نفترق أبداً ففي إثيوبيا مصريون يعملون في مجالات عدة وهناك في إثيوبيا ٤٠٪ من تعداد السكان مسلمون و٦٠٪ مسيحيون ،

(٣) وردة الحسينى ، "أحزاب سياسية تطرح رؤيتها لحل أزمة السد الإثيوبى" ، القاهرة ، موقع جريدة أخبار اليوم ، ٤ يونيو ٢٠١٣ ، تاريخ الدخول للموقع ٢ سبتمبر ٢٠١٩ ، على الرابط التالي :

https://akhbarelyom.com/news/newdetails/264784/1/

ونحن دائماً نستقبل كبار رجال الكنيسة من مصر الذين ينشرون روح المحبة والسلام ولدينا الكثير من الذين يتحدثون اللغة العربية بين القبائل (١) .

المحور الثالث : الحل السياسي التفاوضى لأزمة سد النهضة الإثيوبي

مقدمة:

سوف نناقش في هذا المحور الحل السياسى التفاوضى وسعى مصر من خلاله الوصول إلى حل لأزمة سد النهضة .

الحل السياسى التفاوضى لأزمة سد النهضة الإثيوبي

تواجه مصر منذ عام ٢٠١١ العديد من التحديات ، ومن أهم هذه التحديات الأمن المائى وزيادة الطلب على المياه في ظل النمو السكانى وزيادة الطلب على الطعام ، ويضاف إلى هذه التحديات بناء سد النهضة الذى له آثار سلبية على قطاع الزراعة في مصر الذى يستهلك من ٨٠ إلى ٨٥٪ من نصيب مصر من مياه النيل .

ونهر النيل نهر دولى حيث تشترك ١١ دولة فيه وهى مصر والسودان وجنوب السودان وتنزانيا والكونغو وأريتيريا وإثيوبيا ورواندا وبروندى وأوغندا وكينيا وفي الواقع إن نهر النيل يمد مصر بحوالي ٩٧٪ من مصادرها المائية فمصر بدون نهر النيل تموت . والثقافة والتاريخ والحضارة المصرية القديمة وجدت وقامت على ضفاف النيل (٢) .

بعد وضع حجر الأساس لسد النهضة الإثيوبى في ٢ أبريل ٢٠١١ قام وفد من الدبلوماسية الشعبية في مصر ضم عدداً من النخب السياسية بزيارة إثيوبيا في مايو من نفس العام . أثناء الزيارة وعدهم رئيس الوزراء الإثيوبى ميليس زيناوى بتشكيل لجنة ثلاثية من إثيوبيا ومصر والسودان للتوافق حول سد النهضة مؤكداً أن السد لن تكون له آثار سلبية على مصر . وفي نفس الشهر قام رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف بالذهاب إلى إثيوبيا واتفقا على فتح صفحة جديدة من العلاقات الطيبة بين البلدين .

---

(١) شادية يوسف ، "تعميق التعاون العمالي البينى .. والجامعة العمالية مفتوحة أمامهم اتحاد عمال مصر وإثيوبيا : نحترم العلاقات التاريخية بين البلدين" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومي ، السنة ١٤٤ ، العدد ٤٨٦١٧ ، ١٥ يناير ٢٠٢٠ ، ص٥ .

(2) Abdelazim M. Negm , Sommer Abdel-Fattah , Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam: A View from Egypt , (Springer, 1st ed, 23 October, 2018) , P.4

١- تشكيل اللجنة الثلاثية لدراسة آثار سد النهضة على دولتي المصب :

اتفق الطرفان على تشكيل لجنة ثلاثية للتوافق حول السد تتكون من عضوين من كل دولة من الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان ، بالإضافة إلى أربعة من الخبراء الدوليين في مجالات الموارد المائية والهندسية الإنشائية والبيئية والآثار الاقتصادية والاجتماعية . كان هناك العديد من السلبيات المؤثرة على الإطار التنظيمى للجنة من أهمها أن الإطار التنظيمى للجنة نص على أن سد النهضة تحت الإنشاء بالرغم من أن السد في ذلك الوقت لم تكن له أى تصميمات إنشائية جاهزة للتنفيذ ، وقبول مصر بهذه الصياغة كان إقراراً مصرياً بأن السد أصبح أمراً واقعاً وأن إنشاءاته مستمرة أثناء المباحثات .كذلك نص على حصر عمل اللجنة في مراجعة الدراسات الإثيوبية للسد مما استبعد القيام بأى دراسات إضافية ضرورية أو حتى الاستفادة من الدراسات المصرية التى توضح الآثار الكارثية للسد على مصر. كذلك اتفقت الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان على أن يكون تقرير اللجنة الثلاثية استشاريا وبالتالى هو غير ملزم (١) .

ثم صادقت الدول الثلاث على تشكيل اللجنة في ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ وكان من المقرر أن تنتهى اللجنة من أعمالها خلال عام يبدأ من تاريخ التصديق على تشكيلها (هذا العام مقسم إلى ثلاثة أشهر لاختيار أعضاء اللجنة وتسعة أشهر لممارسة اللجنة أعمالها بعد اكتمال تشكيلها) ، أى كان من المفترض أن تنتهى أعمالها قبل نهاية العام ٢٠١٢ ، إلا أن التسويف الإثيوبى في إمداد اللجنة بالدراسات الخاصة بالسد أدى لاستمرار عملها لسبعة أشهر (٢) .

وتم الاتفاق مع مكتب دولى للاستشارات القانونية في ١١ أبريل ٢٠١٢ لتحرير العقود مع الخبراء الدوليين لضمان الشفافية ، حتى بدأت اللجنة عملها في ١٥ مايو ٢٠١٢ .

---

(١) آية عمرو عبد اللطيف فهمى ، سد النهضة وأثره على الأمن المائى المصرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٨م ، ص ١١٥.

(٢) أ.د. جابر نصار (وآخرون) ، ندوة قضية مياه النيل (القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، ٢٠١٤) ، ص ٤١.

١- أعمال اللجنة الثلاثية للخبراء :

باشرت اللجنة عملها في ١٥ مايو ٢٠١٢ ، وعقدت سبعة اجتماعات دورية كان آخرها في مايو ٢٠١٣ ، لمناقشة كافة الجوانب المرتبطة بإنشاء إثيوبيا لسد النهضة ، وذلك شريطة قيام إثيوبيا بمد اللجنة بكافة الدراسات والبيانات الفنية المرتبطة بالبناء ، بصورة كاملة دون إخفاء لأية بيانات ، وذلك حتى تستطيع اللجنة القيام بمهمتها على خير وجه ، وهو الأمر الذى لم تف به إثيوبيا وأكد عليه تقرير اللجنة النهائى ، والذى كشف عن أن اللجنة في حاجة ملحة للتحقق من معدل الأمان وتوليد الطاقة وكيفية تشغيل بحيرة السد وتصميمها الهندسى ، وأيضاً التحقق من ثبات الجسم الرئيسى للسد والإنشاءات الأساسية له ، وأن دراسات التربة في موقع السد المساعد لم تتم دراستها أو اختيارها نهائياً .

ووفقاً لما ورد في التقرير النهائى لـ "اللجنة الدولية للخبراء" فإنه تم تقييم مشروع سد النهضة وفقاً للدراسات الإثيوبية التى قدمتها اللجنة الدولية في مجالات مراجعة التصميم الهندسى للسد والتأثير على تدفق المياه في المجرى الملاحى النهرى حتى وصولها إلى بحيرة السد العالي في مصر والذى يشمل التأثير البيئى والاجتماعى والاقتصادى المترتب على بناء سد النهضة (١) .

ومن الثابت أن دراسات تقييم الأثر البيئى عند إقامة المشروعات المائية ، أصبحت من الدراسات الواجب القيام بها ، بعدما أصبحت قواعد القانون الدولى للبيئة من القواعد الآمرة ، وتنامى الاهتمام الدولى بالبيئة .

وفي ختام الجولة السادسة والأخيرة من اجتماعات اللجنة الدولية للخبراء والتى عقدت في ١٥ مايو ٢٠١٣ ، وهو الاجتماع الذى استبقته إثيوبيا بتحويل المجرى الملاحى للنيل الأزرق تمهيداً لإنشاء جسم السد دون انتظار نتائج التقرير ، في خطوة تنم عن عدم اهتمامها بالتوصيات التى ستصدر عن اللجنة الدولية للخبراء ، وتكشف عن التعسف الإثيوبى وعدم مراعاتها لمقتضيات مبدأى حسن النية وحسن الجوار في المعاملات الدولية لاسيما وأن التحويل للمجرى تم عقب زيارة الرئيس الأسبق محمد مرسى لإثيوبيا ، بما يخالف على الأقل قواعد المجاملات الدولية ، ويكشف

---

(١) د. مساعد عبد العاطى شتيوى ، مبادئ القانون الدولى الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية دراسة تطبيقية على سد النهضة الإثيوبى (القاهرة ، دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٦) ، ص٢٢٣.

عن تعسف ونية الجانب الإثيوبى في عدم طمأنة الجانب المصرى ، باعتبارها الدولة الوحيدة الأكثر اعتماداً على مياه نهر النيل ، والأكثر والأولى رعاية باعتبارها دولة مصب (١)

بعد انتخاب عبد الفتاح السيسى رئيسا لمصر بأغلبية كاسحة ، بدأ في وضع استراتيجية جديدة ، تسعى بالأساس إلى الحفاظ على الإطار التعاونى ، والبحث عن الحلول الوسطى ، على قاعدة لا ضرر ولا ضرار . وإذا كان هذا المسعى المصرى هو النهج المعتمد طوال الوقت ، فإن السيسى قدمه بطريقة عملية تتسم بسرعة الحركة ، بهدف كسر حالة الجمود التى اعترت تناول الأزمة ، ووصولها إلى طريق مسدود ، بطريقة تزعم فيها إثيوبيا أنها كانت حريصة على التفاوض ، وإثبات أنها لا تلحق الضرر بمصر ، في حين أن مصر هى الطرف الذى يهدد بالتدخل في الداخل الإثيوبى ، وتأليب المكونات الداخلية الإثيوبية على بعضها بعضاً ، وأن مصر راغبة في استمرار هيمنتها على مياه النيل ، وتقف عائقاً أمام جهود إثيوبيا في التنمية ، وتوليد الطاقة لمصلحة تحديث وتقدم إثيوبيا . وقد نتج عن ذلك التوصل إلى "إعلان مالابو" على هامش القمة الإفريقية المنعقدة في غينيا الاستوائية في أواخر يونيو ٢٠١٤ (٢) .

ومنذ أن بدأت إثيوبيا في بناء سد النهضة بدأت المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان على مستوى الخبراء والوزراء ورؤساء الدول الثلاث ، حيث إن مصر قلقة من التخفيض المحتمل في فيضان النيل نتيجة بناء السد ، وصور سد النهضة تهدد مصر وأمنها المائى ، المخاوف الأخرى على مصر من بناء السد المعدل المبدئى لعملية ملء السد وعملية التشغيل والفشل المحتمل للسد . وفي عام ٢٠١٥ وقعت مصر وإثيوبيا والسودان إعلان المبادى عن طريق رؤساء الدول الثلاث في حضور وزراء الخارجية والموارد المائية والرى (٣) .

تضمن إعلان المبادئ اعتراف صريح من مصر والسودان بالسد باعتباره مصدراً لتوليد الكهرباء والتنمية والتعاون الإقليمى . كما أكد إعلان المبادى على التعاون بين الدول الثلاث على قواعد ملء السد الأولى والتشغيل . تم توقيع إعلان المبادئ في الخرطوم بين قادة الدول الثلاث الرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى والرئيس السودانى عمر البشير ورئيس الوزراء الإثيوبى هيلا ماريام ديسالين (٤) .

---

(١) المرجع السابق ، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٢) المرجع السابق ، ص١٣٤.

(3) Wossenu Abtew, Shimelis Behailu Dessu , The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile , (Springer Nature Switzerland AG, 27 July 2018) , p131 .

(4) Zeray Yihdego, Alistair Rieu-Clarke, Ana Elisa Cascão , The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile Basin: Implications for Transboundary Water Cooperation (Routledge 2 park squre , milton park , abingdon, oxon , 29 July 2019) , PP. 29-30 .

وفي تطور جديد لمفاوضات سد النهضة انطلقت يوم ٦ نوفمبر ٢٠١٩ بالعاصمة الأمريكية واشنطن جولة المفاوضات الخاصة بسد النهضة التى دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية وتضم وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا بحضور مسئولين بالبنك الدولى (١) .

وعقب الاجتماعات التى عُقدت في واشنطن حول سد النهضة التى امتدت حتى يوم ٧ نوفمبر ٢٠١٩ ، برعاية أمريكية ، وبمشاركة رئيس البنك الدولى ، صرح سامح شكرى وزير الخارجية المصرى بأن المباحثات أسفرت عن نتائج إيجابية من شأنها أن تضبط مسار المفاوضات وتضع له جدولاً زمنياً واضحاً ومحدداً ، حيث تقرر أن يتم عقد أربعة اجتماعات عاجلة للدول الثلاث على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى تنتهى بالتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة خلال شهرين بحلول ١٥ يناير ٢٠٢٠ ، على أن يتخلل هذه الاجتماعات لقاءان في واشنطن بدعوة من وزير الخزانة الأمريكى لتقييم التقدم المحرز في هذه المفاوضات .

وأكد وزير الخارجية أن مصر تسعى للتوصل إلى اتفاق متوازن يمكن إثيوبيا من تحقيق الغرض من سد النهضة ، وهو توليد الكهرباء ، دون المساس بمصالح مصر المائية وحقوقها ، وأن مياه النيل هى مسألة وجودية بالنسبة لمصر .

وكشف البيان المشترك أن هناك اجتماعات أخرى في واشنطن يومى ٩ ديسمبر و١٣ يناير المقبلين لتقييم مدى التقدم الذى تحقق في المفاوضات .

وأشار البيان المشترك ، الذى صدر عن ستيفن منوشين وزير الخزانة الأمريكية وديفيد مالباس رئيس البنك الدولى ، ووزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا ، إلى أنه تم من جديد تأكيد التزام الدول الثلاث بالتوصل إلى اتفاق شامل وتعاونى ومرن ومستدام ومتبادل المنفعة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة وتأسيس عملية واضحة للوفاء بذلك الالتزام وفقاً لإعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ ."ونوه البيان إلى أن وزراء المياه في الدول الثلاث سيعقدون أربعة اجتماعات في واشنطن بمشاركة وزارة الخزانة والبنك الدولى (٢) .

وشدد البيان على أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول ١٥ يناير ٢٠٢٠ ، فإن وزراء الخارجية يتفقون على ضرورة تفعيل المادة ١٠ من إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥" .

---

(١) إبراهيم السخاوى ، "انطلاق جولة المفاوضات حول سد النهضة برعاية أمريكية" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومي ، السنة ١٤٤، العدد ٤٨٥٤٨ ، ٧ نوفمبر ٢٠١٩ ، ص ١ .

(٢) إبراهيم السخاوى – إسلام أحمد فرحات ، "تفعيل المادة ١٠ من إعلان المبادئ في حال فشل المباحثات شكرى : اجتماع واشنطن وضع جدولاً زمنياً لضبط مسار مفاوضات سد النهضة" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومي ، السنة ١٤٤، العدد ٤٨٥٤٩ ، ٨ نوفمبر ٢٠١٩ ، ص ٦.

كما جرت مشاورات بين الجهات المعنية بمفاوضات سد النهضة بالدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان وتم الاتفاق على تحديد موعد لعقد أربعة اجتماعات فنية على مستوى وزراء الموارد المائية وأعضاء اللجنة الفنية بكل دولة وبمشاركة ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى سعياً إلى التوصل إلى اتفاق على مبادئ حاكمة لعملية الملء والتشغيل لسد النهضة ، والتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد التى قد تقع في المستقبل وضمان وجود حد أدنى من التصريف السنوى من السد ومناقشة الأطروحات التى تراعى مصالح مصر المائية وتتجنب إحداث ضرر جسيم للدولة المصرية .

جدير بالذكر أن المادة العاشرة من إعلان المبادئ ٢٠١٥ ، التى تحمل اسم مبدأ التسوية السلمية للمنازعات تنص على : "تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتها الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا" .

وتضيف أنه "إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات ، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق ، أو الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول أو الحكومات" (١) .

اختتمت في ١٣ فبراير ٢٠٢٠ بالعاصمة الأمريكية واشنطن ، جولات مفاوضات سد النهضة بين وزراء الخارجية والرى في مصر والسودان وإثيوبيا ، والتى تمت برعاية وزير الخزانة الأمريكى ستيفن منوشن وبحضور ممثلى البنك الدولى ، حيث تم استكمال التفاوض على عناصر ومكونات اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة .

وتتضمن الاتفاقية ، ملء السد على مراحل ، وإجراءات محددة للتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة التى قد تتزامن مع عملية ملء السد ، وكذلك قواعد التشغيل طويل الأمد والتى تشمل التشغيل في الظروف الهيدرولوجية الطبيعية وأيضاً إجراءات التعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة .

بحسب بيان الخارجية ، تطرقت المفاوضات إلى آلية التنسيق بين الدول الثلاث التى ستتولى متابعة تنفيذ اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة ، وبنود تحدد البيانات الفنية والمعلومات التى سيتم تداولها للتحقق من تنفيذ الاتفاق ، وكذلك أحكام تتعلق بأمان السد والتعامل مع حالات الطوارئ ، فضلاً عن آلية ملزمة لفض أية نزاعات قد تنشأ حول تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦.

هذا ، وقد أعلن الجانب الأمريكى أنه سيقوم بالمشاركة مع البنك الدولى ببلورة الاتفاق في صورته النهائية وعرضه على الدول الثلاث في غضون الأيام القليلة المقبلة ، وذلك للانتهاء من الاتفاق وتوقيعه قبل نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠ (١) .

أعلنت إثيوبيا عن اعتذارها عن المشاركة في الاجتماعات المقرر عقدها ٢٧و٢٨ فبراير ٢٠٢٠ بالعاصمة الأمريكية واشنطن بين كل من السودان وإثيوبيا ومصر برعاية وزارة الخزانة الأمريكية لمناقشة وتوقيع المسودة الأمريكية الخاصة باتفاقية ملء وتشغيل سد النهضة . حيث أن الوفد الإثيوبى لن يغادر أديس أبابا إلى واشنطن للمشاركة في الاجتماع ، لأنه لن يوقع على اتفاقية دولية لا يضمن إجازتها من قبل البرلمان المنتخب ، وذلك لارتباط التوقيع بالأوضاع الداخلية في إثيوبيا التى تنتظر انتخابات برلمانية ورئاسية في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٠ ، ولتجنب تأثير التوقيع إيجاباً أو سلباً على حملة الرئيس أبى أحمد الانتخابية (٢) .

وقالت وزارة الخارجية في بيان لها يوم ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ : إن موقف مصر اتسم خلال كل مراحل التفاوض المضنى على مدى الخمس سنوات الماضية ، والتى لم تؤت ثمارها ، بحسن النية وتوافر الإرادة السياسية الصادقة في التوصل إلى اتفاق يلبى مصالح الدول الثلاث . حيث الصيغة النهائية للاتفاق تشمل قواعد محددة لملء وتشغيل سد النهضة ، وإجراءات لمجابهة حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة ، وآلية للتنسيق ، وآلية ملزمة لفض النزاعات، وتناول أمان سد النهضة والانتهاء من الدراسات البيئية .

وعلى ضوء ما يحققه هذا الاتفاق من الحفاظ على مصالح مصر المائية وضمان عدم الإضرار الجسيم بها ، فقد قامت مصر بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق المطروح تأكيداً لجديتها في تحقيق أهدافه ومقاصده ، ومن ثم فإن مصر تتطلع أن تحذو كل من إثيوبيا والسودان حذوها في إعلان قبولهما بهذا الاتفاق والإقدام على التوقيع عليه في أقرب وقت باعتباره اتفاقاً عادلاً ومتوازناً ويحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث . وشدد بيان الخارجية على أن كل أجهزة الدولة المصرية سوف تستمر في إيلاء هذا الموضوع الاهتمام البالغ الذى يستحقه في إطار اضطلاعها بمسئولياتها الوطنية في الدفاع عن مصالح الشعب المصرى ومقدراته ومستقبله بكل الوسائل المتاحة (٣) .

---

(١) إبراهيم السخاوى ، "اختتام مفاوضات سد النهضة والتوقيع النهائى آخر الشهر الخارجية : نقدر الدور الأمريكى في التوصل لتحقيق مصالح الدول الثلاث" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومي ، السنة ١٤٤ ، العدد ٤٨٦٤٨ ، ١٥ فبراير ٢٠٢٠ ، ص١ .

(٢) الخرطوم – العربية . نت ، " اجتماعات سد النهضة في واشنطن .. إثيوبيا تتراجع" ، موقع العربية نت ، ٢٦ فبراير ٢٠٢٠ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٩فبراير ٢٠٢٠ ، على الرابط التالي :
https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/sudan/2020/02/26/

(١) إبراهيم السخاوى ، "مصر تطالب إثيوبيا والسودان بالتوقيع على الاتفاق المطروح لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومي ، السنة ١٤٤ ، العدد ٤٨٦٦٣ ، ١مارس٢٠٢٠ ، ص٥.

المحور الرابع : الحل القانونى لأزمة سد النهضة الإثيوبي

مقدمة :

سوف نناقش في هذا المحور الحل القانونى وسعى مصر من خلاله الوصول إلى حل لأزمة سد النهضة .

الحل القانوني لأزمة سد النهضة الإثيوبي :

يعتبر الحل القانونى الترجمة والتكملة الحقيقية والانعكاس المباشر للحل السياسى ، ذلك أن تحسن العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في نهر واحد ، من شأنه أن يؤدى إلى الاتفاق حول استغلال المياه ، وتقنين استغلالها بما يتناسب مع احتياجات وحقوق كل دولة .

ومن هنا تتضح أهمية تسوية أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا ، حتى تتبلور في شكل اتفاقية قانونية ملزمة ، تبرمها الأطراف المختلفة بمطلق إرادتها الحرة (١) .

وبالتالى لابد من التوصل إلى خيارات نوعية وكمية ملموسة ضرورية لتعزيز التعاون والتنسيق في استخدام مياه النيل والحفاظ عليها . تستند إلى التطورات الحديثة من أجل توقيع عقد ملزم قانوناً بين مصر وإثيوبيا والسودان لإجراء دراسة تقييم الآثار المترتبة على السد ، احتمال تشغيل سد النهضة جزئياً في وقت قريب جداً ، واستكمال خطوط النقل من سد النهضة إلى أديس أبابا ، وإعلان السودان عن بدء بناء خطوط نقل من سد النهضة إلى مدنها الرئيسية . يتم تقييم الآثار المترتبة على ذلك والدروس المستفادة للتعاون في مجال المياه عبر الحدود وإدارة النزاعات (٢) .

ومن الثابت أنه في حالة سد النهضة ، فقد أقدمت الحكومة الإثيوبية على اتخاذ العديد من الإجراءات دون التشاور مع مصر والسودان ، وبادرت بإرادة منفردة إلى تحويل النيل الأزرق ، وبدأت الخطوات التنفيذية لبناء سد النهضة دون انتظار التقرير الخاص باللجنة الثلاثية المعنية بدراسة وتقييم آثاره . ومن ثم ، فمن حق مصر اللجوء إلى الخيار القانونى ، خاصة أن هناك اتفاقيات لـ ٣٠٠ نهر مشترك في أنحاء العالم ، عقدت جميعها في القرنين التاسع عشر والعشرين، ومعظمها تم توقيعه إبان فترات الاستعمار مثلما حدث بالنسبة لنهر النيل . ومن المهم أن يتم التحرك المصرى في هذا الإطار بالتنسيق الكامل مع السودان ، ويمكن لمصر ، إذا فشلت المفاوضات ، اللجوء إلى لجنة تسوية المنازعات بالاتحاد الأفريقى ، أو محكمة العدل الدولية [٣]

---

(١) د. محمود محمد محمود خليل ، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومى العربى والمصرى ، (القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٨) ، ص٢٢١ .

(2) Zeray Yihdego, Alistair Rieu-Clarke, Ana Elisa Cascão , The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile Basin: Implications for Transboundary Water Cooperation (Routledge 2 park squre , milton park , abingdon, oxon , 29 July 2019)p 3 .

(٣) د. عمرو أبو الفضل ، "حزمة شاملة : خيارات مصر أمام أزمة السد الإثيوبى" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص ١١٣.

التحكيم في مجال تسوية منازعات الأنهار الدولية :

يقصد بالتحكيم الدولى ، كوسيلة سلمية لتسوية النزاعات الدولية ، ذلك الإجراء الذى يمكن بواسطته حل النزاع الدولى بحكم ملزم ، تصدره هيئة تحكيم خاصة يختارها أطراف النزاع ، انطلاقاً من مبدأ تطبيق أحكام القانون واحترام قواعده .

وفيما يتعلق بمنازعات الأنهار الدولية ، فالملاحظ أن الوسائل السلمية لتسويتها تبدأ عادة بالتفاوض ، والتشاور ، والاستعانة بالخبراء ، وتبادل المعلومات ، مروراً بالمساعى الحميدة ، وتشكيل اللجان الفنية المشتركة للعمل على حل النزاع ، وصولاً إلى القضاء والتحكيم الدوليين [١]

آلية التحكيم وأزمة سد النهضة الإثيوبى :

أن أحد السيناريوهات المطروحة لحل أزمة سد النهضة الإثيوبى إذا فشلت المفاوضات ، هو اللجوء إلى التحكيم الدولى أو إلى محكمة العدل الدولية ، أو اللجوء إلى لجنة تسوية المنازعات بالاتحاد الأفريقى ، فبالنسبة لمحكمة العدل الدولية فهى تقوم بتطبيق القوانين الدولية التى تتعلق بالأنهار ، حيث تشكل المحكمة بعد تقديم الدعوة ، لجنة فنية تقوم بدراسة القضية على أرض الواقع . وفي حالة خروج اللجنة بنتيجة تؤكد تضرر مصر من المشروع ، يصدر حكم إما بتعديل المشروع أو إلغائه .

وبالتالى إن اللجوء إلى التحكيم الدولى أو محكمة العدل الدولية يأتى في نهاية الأمر ، وذلك بعد فشل المفاوضات بين الطرفين ، وعدم التوصل لحل أزمة سد النهضة . ويجب التأكيد أن هناك فرقاً بين التحكيم الدولى واللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، فالتحكيم الدولى يتفق فيه طرفا الأزمة على تشكيل أعضاء المحكمة ، والإجراءات التى تتبعها هيئة المحكمة لحل الأزمة ، وإثيوبيا من الصعب أن تقبل بالذهاب مع مصر إلى التحكيم . أما محكمة العدل الدولية ، فلا يتدخل طرفا الصراع في تشكيل أعضاءها ، كما أنها تأخذ وقتاً أطول من التحكيم الدولى من أجل الفصل القانونى في الأزمة (٢) .

إن القانون الدولى ، بشكل عام ، موجود ويساهم بفعالية في إيجاد حل إيجابى لمجموعة واسعة من القضايا المثيرة للجدل . وعلى الرغم من ذلك ، فإن لديها أيضاً العديد من الثغرات الأخرى التى يجب فحصها وإصلاحها بدقة خاصة في المجالات الرئيسية للقانون الدولى للمياه . يمثل سد النهضة

---

(١) هالة أحمد الرشيدى ، "سد النهضة نموذجاً : التحكيم في منازعات الأنهار الدولية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص ٢١.

(٢) هند ضياء الدين السيد محمود ، العلاقات المصرية – الإثيوبية قضايا التعاون والصراع في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٥م ، ص ١٨١.

حقيقة أن ممارسات الدولة في مجال معين من المياه الدولية لا تزال تسترشد بممارسات الدولة عادة من خلال إجراءات أحادية الجانب . على هذا النحو ، فإن المبادئ الدولية ، في هذه الحالة ، تتبع ممارسة الدولة بعيداً ، بالمعنى السياسى للمصطلح (١) .

وقد أرسى القانون الدولى عدة قواعد ، فيما يتعلق بأزمات المياه والصراع بين الدول على الأنهار ، أهمها "مبدأ عدم الإضرار" ، وهو التزام دول المنبع بعدم الإضرار بمصالح دول المصب سواء بتصرفات أو بمشروعات تؤثر على مصالحها وتضر بها ، ويكفل القانون الدولى لدول المنبع إقامة المشروعات المائية بشرط عدم الإضرار ، وفي حالة لجوء مصر للتحكيم الدولى أو إلى محكمة العدل الدولية ، وإثباتها وقوع الضرر عليها من الجانب الإثيوبى فيكون الحكم في صالحها بإلغاء مشروع سد النهضة (٢) .

(1) Youssef M. Hamada , The Grand Ethiopian Renaissance Dam, its Impact on Egyptian Agriculture and the Potential for Alleviating Water Scarcity (Springer Nature Switzerland AG.,Springer International Publishing AG , 2017) , p 10 .

(٢) هند ضياء الدين السيد محمود ، مرجع السابق ، ص ١٨١.

ملخص الدراسة :

تناول الباحث خلال هذه الدراسة في محورها الأول المؤسسات الرسمية التى لها دور في إدارة أزمة سد النهضة والحلول المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبى ، والتى تشمل مؤسسة الرئاسة ودور رئيس الجمهورية في إدارة الأزمة والمساهمة في حلها ومؤسسة رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الرى والموارد المائية .

أما المحور الثانى فيتناول المؤسسات غير الرسمية التى تساهم في إدارة وحل أزمة سد النهضة والتى تشمل مؤسسات المجتمع المدنى الدبلوماسية الشعبية والأزهر الشريف والكنيسة المصرية ومراكز الفكر والبحوث والأحزاب السياسية .

أما بالنسبة للمحور الثالث فيتناول الحل السياسى التفاوضى وسعى مصر من خلاله الوصول إلى حل لأزمة سد النهضة الإثيوبى .

والمحور الرابع فيتناول الحل القانونى ولجوء مصر إلى التحكيم الدولى للحصول على حقوقها في مياه النيل .

نتائج الدراسة

(١) أن هناك العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية هى المسئولة عن إدارة أزمة سد النهضة ، حيث تشمل المؤسسات الرسمية مؤسسة الرئاسة ودور رئيس الجمهورية في إدارة الأزمة والمساهمة في حلها ومؤسسة رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية والرى .

(٢) تساهم المؤسسات غير الرسمية في إدارة وحل أزمة سد النهضة فتشمل مؤسسات المجتمع المدنى والدبلوماسية الشعبية والأزهر الشريف والكنيسة المصرية ومراكز الفكر والبحوث والأحزاب السياسية .

(٣) أمام الإدارة المصرية العديد من الحلول لأزمة سد النهضة ، والتى تشمل الحل التفاوضى السياسى وسعى مصر من خلاله الوصول إلى حل للأزمة ، والحل القانونى ولجوء مصر إلى التحكيم الدولى للحصول على حقوقها في مياه النيل .

قائمة المراجع العلمية

(١) المراجع العربية :

أولاً : الكتب :

(١) أشرف محمد عبد الحميد كشك ، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل ، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات المصرية الأفريقية ، ٢٠٠٦) .

(٢) أ.د. جابر نصار (وآخرون) ، ندوة قضية مياه النيل ، (القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، ٢٠١٤) .

(٣) د. زكى البحيرى ، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة اتفاقيات المياه – التغلغل الصهيونى – استراتيجيات الحل ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦م) .

(٤) أ.د. محمد سالمان طايع ، مصر وأزمة مياه النيل آفاق الصراع والتعاون ، (القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢) .

(٥) د. محمود محمد محمود خليل ، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومى العربى والمصرى ، (القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٨) .

(٦) د. مساعد عبد العاطى شتيوى ، مبادئ القانون الدولى الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية دراسة تطبيقية على سد النهضة الإثيوبى ، (القاهرة ، دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى ، ٢٠١٦) .

(٧) د. هالة أحمد الرشيدى ، الحقوق المكتسبة في القانون الدولى دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٤) .

ثانياً : الدوريات العلمية :

(١) أبو بكر الدسوقى ،"سد النهضة وحتمية العودة لإفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، يوليو ٢٠١٣ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

(٢) د. أيمن السيد عبد الوهاب ، "القوة الناعمة : دور المجتمع المدنى المصرى تجاه حوض النيل" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩١ ، يناير ٢٠١٣ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

(٣) د. عمرو أبو الفضل ، "حزمة شاملة : خيارات مصر أمام أزمة السد الإثيوبى" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

(٤) هالة أحمد الرشيدى ، "سد النهضة نموذجاً : التحكيم في منازعات الأنهار الدولية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

(٥) د. ولاء على البحيرى ، "الإدارة المصرية لأزمة مياه النيل .. رؤية تقييمية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨١ ، يوليو ٢٠١٠ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

ثالثاً : الرسائل العلمية :

(١) أشرف محمد عبد الحميد كشك ، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينيات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٥م .

(٢) آية عمرو عبد اللطيف فهمى ، سد النهضة وأثره على الأمن المائى المصرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٨م .

(٣) هند ضياء الدين السيد ، العلاقات المصرية – الإثيوبية قضايا التعاون والصراع في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٥م .

رابعاً : الصحف :

(١) إبراهيم السخاوى ، "اختتام مفاوضات سد النهضة والتوقيع النهائى آخر الشهر الخارجية : نقدر الدور الأمريكى في التوصل لتحقيق مصالح الدول الثلاث" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومى ، السنة ١٤٤ ، العدد ٤٨٦٤٨ ، ١٥ فبراير ٢٠٢٠ .

(٢) إبراهيم السخاوى – إسلام أحمد فرحات ، "تفعيل المادة ١٠ من إعلان المبادئ في حال فشل المباحثات شكرى : اجتماع واشنطن وضع جدولاً زمنياً لضبط مسار مفاوضات سد النهضة" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومى ، السنة ١٤٤ ، العدد ٤٨٥٤٩ ، ٨ نوفمبر ٢٠١٩ .

(٣) إبراهيم السخاوى ، "انطلاق جولة المفاوضات حول سد النهضة برعاية أمريكية" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومي ، السنة ١٤٤، العدد ٤٨٥٤٨ ، ٧ نوفمبر ٢٠١٩ .

(٤) إبراهيم السخاوى ، "مصر تطالب إثيوبيا والسودان بالتوقيع على الاتفاق المطروح لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومي ، السنة ١٤٤ ، العدد ٤٨٦٦٣ ، ١مارس ٢٠٢٠ .

(٥) شادية يوسف ، "تعميق التعاون العمالي البينى .. والجامعة العمالية مفتوحة أمامهم اتحاد عمال مصر وإثيوبيا : نحترم العلاقات التاريخية بين البلدين" ، القاهرة ، جريدة الأهرام اليومي ، السنة ١٤٤ ، العدد ٤٨٦١٧ ، ١٥ يناير ٢٠٢٠ .

خامساً : المواقع الإلكترونية :

(١) أحمد جمعة ، "الخارجية تعليقا على غياب إثيوبيا عن اجتماعات سد النهضة بواشنطن : متمسكون بالتفاوض" ، القاهرة ، موقع جريدة اليوم السابع ، ٢٦ فبراير ٢٠٢٠ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٦فبراير ٢٠٢٠ ، على الرابط التالى :

https://www.youm7.com/story/2020/2/26/

(٢) أسماء نصار ، "هل تلعب القوى الناعمة دورا في حل أزمة سد النهضة ؟ .. البابا تواضروس يزور إثيوبيا ويؤكد : الاحترام يسود العلاقات والحوار وسيلة حل الخلافات .. نصر علام يشيد بالربط الكنسى .. ومصادر : الزيارة جزء من تحسين المناخ" ، القاهرة ، موقع جريدة اليوم السابع ، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٥ ، تاريخ الدخول للموقع ٢ سبتمبر ٢٠١٩ ، على الرابط التالى:

https://www.youm7.com/story/2015/9/26/

(٣) الخرطوم – العربية . نت ، " اجتماعات سد النهضة في واشنطن .. إثيوبيا تتراجع" ، موقع العربية نت ، ٢٦ فبراير ٢٠٢٠ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٩فبراير ٢٠٢٠ ، على الرابط التالى

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/sudan/2020/02/26/

(٤) جريدة الوطن الكويتية ، "البابا تواضروس يتوسط لحل مشكلة سد النهضة الإثيوبى" ، ٣٠ مايو ٢٠١٣ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٤ يناير ٢٠١٩ ، على الرابط التالى :

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=279016&yearquarter=20132

(٥) سمر نصر ، "مصر وإثيوبيا ٨٨ عاماً من العلاقات الدبلوماسية .. وتعثر مفاوضات سد النهضة يعوق تكامل الدولتين" ، القاهرة ، بوابة الأهرام الإلكترونية ، ١٨ يناير ٢٠١٨ ، تاريخ الدخول للموقع ١٢ مارس ٢٠١٩ ، على الرابط التالى :

http://gate.ahram.org.eg/News/1781082.aspx

(٦) محمد عبدالقادر , محمود جاويش ، "بيان مدبولى عن "سد النهضة" : إثيوبيا اتخذت خطوات تنفيذية بسبب "اضطرابات ٢٠١١""، القاهرة ، موقع جريدة المصرى اليوم ، ٩ أكتوبر ٢٠١٩ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩ ، على الرابط التالى :

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1433045

(٧) نورهان أشرف ، "العلاقات المصرية الإثيوبية بدأت بشراكة في عهد عبد الناصر.. وتوترت بعدما هدد السادات باستخدام القوة المسلحة للحفاظ على حقوق مصر المائية .. ومبارك أهملها بعد محاولة اغتياله .. ومرسى يبحث عن المصالح المشتركة" ، القاهرة ، جريدة اليوم السابع اليومي ، ٢٨ مايو ٢٠١٣ ، تاريخ الدخول للموقع ١٢ مارس ٢٠١٩ ، على الرابط التالى :

https://www.youm7.com/story/2013/5/28

(٨) وردة الحسينى ، "أحزاب سياسية تطرح رؤيتها لحل أزمة السد الإثيوبى" ، القاهرة ، موقع جريدة أخبار اليوم ، ٤ يونيو ٢٠١٣ ، تاريخ الدخول للموقع ٢ سبتمبر ٢٠١٩ ، على الرابط التالى :

https://akhbarelyom.com/news/newdetails/264784/1/

(٢) المراجع الأجنبية :

(1) Abdelazim M. Negm , Sommer Abdel-Fattah , Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam: A View from Egypt , (Springer, 1st ed, 23 October 2018) .

(2) Wossenu Abtew, Shimelis Behailu Dessu , The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile , (Springer Nature Switzerland AG, 27 July 2018) .

(3) Zeray Yihdego, Alistair Rieu-Clarke, Ana Elisa Cascão , The Grand Ethiopia Renaissance Dam and the Nile Basin: Implications for Transboundary Water Cooperation (Routledge 2 park squre , milton park , abingdon, oxon , 29 July 2019) .

(4) Youssef M. Hamada, The Grand Ethiopian Renaissance Dam, its Impact on Egyptian Agriculture and the Potential for Alleviating Water Scarcity (Springer Nature Switzerland AG., Springer International Publishing AG , 2017) .